

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي مَدَّ الظل وهو لا يحصى وليس كمثله شيء وقد
 بكَّرَ واستوى بديع الاجرام العاليات فادبرها فارتجى
 وانما بها بالثريات فجاءت منها العشية والصبحي وخنق
 الاسطقسات السانلات فاودع فيها حقايق القوى ثم
 ركبها مع منادتها تركيبات انتظام فخلق فراح سوا
 فسادت اجرامهم واشجارهم فصاروا غطي ونباتات
 طعم وحيوانات عجم فخلقوا ناسا والى الذي علم ان
 هذا المثل الاعلى وهذا الشأن الانبي محمد بن عبد الله
 لا يحصى بواقي بطولك الاقصى ويكافي بفضلك الا في
 ونستعينك في كل ام متبني وفيما قصدنا اليك ال
 ربنا انت المقصود بكل قصدي وانت المذكور بكاذكري في
 الصلوة والسلام على من بلغ الدرجة القصوى من القاد

الحمد لله رب العالمين

الزلفى فاحي اليه به ما اوجي فجا بعل او فيو مال
 فائق بالدين الهدى والصلط الشوى والملة الوسطى
 والطيفة المثل الذي وسيلنا تنبتي وشفاعته ترتجى ومن
 طوى كشيء عنه فقد غوي ويصلي نارا ذات لظى وهو
 المحتج بقدر المصطفى وعلى آله اهل التقوى واصحابه
 البجور ما عجز اليمى من اليه اما بعد فيقول المحقق في
 فساد فكيف في جرح الدار في محبت الله بن عبد الشكور
 ابرادى تبهارى ان مسئلة البر الذي لا يخفى ويركب الجسم
 منه قد ضلت فيها افهام الفول ضللا بسيماز لست فيها
 اقدام العقول ولا شديدا فيتم يتفوهون بما لا يتفقون
 ويتكلمون بما لا يشعرون فيقولون ان الذي في هذا
 محرك فقد تفككت وفرقة اخرى لانه من الحي من الذي لا
 يفرقون الرشيد من الغي فيجتنبون عن الدين بلخيانه
 الطفرة واما الذين بذلوا الجهد بقطرة من دم انعدا الجرم
 بانفصال القطر فبا عجايب اذ قد سلكها وما اشق مدركها
 واذ تزلزلت فيها تزلزلت تنطع بينيها السد تعان انا به تخشع فقت
 تحقيقات لا ثقة خلد عنها زهر السالفين والاهم قنات
 في حيد في اسفار الاحقين فاوردتها في هذه ال
 المسماة بالجوهر الفريد في الطالبيين واسأل الله تعالى ان
 ينفعهم وتذكره للغايرين وها انما اسرع في المرام متوكلا
 العلام فاقول الجوهر الفريد والجوهر الذي لا يخفى

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

ووضع في الاشياء العسية لا يقبل القسمة
 لا شعبة او كسرة ولا قسمه فوضعت
 او عقلية ولا ودين جنب انفصال في الخارج مجازي القسمة
 واما الاختلاف بعرضين قاهرين كالسواء والبياض في
 او غرقامين كحماستين او محاذاتين في السواء
 وجب انفصال في الخارج لان عمل السواء في
 المحل البياض في الخارج وكذلك في الماستين
 فينظر ظاهر كلام الشيخ حيث قال في الشفاء القسمة اما
 الانفصال واما العرض مميز بحال له من جن اما عرض
 مضاف كالبياض او عرض مضاف كالحاذاة والمواداة
 في التوهم والفرق انتهى والحق انه لا يوجب انفصالا
 لان الجوهر المتشابه احاد في نفسه وترفع ضوؤه
 بعينه اولافه جسم آخر وحادا فانما تعدل بالضرورة
 يصير بذلك جنس من منفصلا احدهما عن الآخر في الخارج
 حتى اذا ارادنا ان لا يفرق بينهما اذ في الحالة الاولى في
 متصلا واحدا ولو كان كذلك لكانا المسافر في
 غير متناهية في الخارج بحسب محاذاة المحل واحد
 فيكون متصلا بنفسها واحدة في ذاتها عند ان لا
 اقول وايضا لو كان كذلك لحققت الواحدية والكتلة
 في مختلفات طرفاها بالبياض والسواء في
 الخارج وكل قسم منها مختلف طرفاها ايها

والنحو اذ

في الاشياء العسية لا يقبل القسمة
 لا شعبة او كسرة ولا قسمه فوضعت
 او عقلية ولا ودين جنب انفصال في الخارج مجازي القسمة
 واما الاختلاف بعرضين قاهرين كالسواء والبياض في
 او غرقامين كحماستين او محاذاتين في السواء
 وجب انفصال في الخارج لان عمل السواء في
 المحل البياض في الخارج وكذلك في الماستين
 فينظر ظاهر كلام الشيخ حيث قال في الشفاء القسمة اما
 الانفصال واما العرض مميز بحال له من جن اما عرض
 مضاف كالبياض او عرض مضاف كالحاذاة والمواداة
 في التوهم والفرق انتهى والحق انه لا يوجب انفصالا
 لان الجوهر المتشابه احاد في نفسه وترفع ضوؤه
 بعينه اولافه جسم آخر وحادا فانما تعدل بالضرورة
 يصير بذلك جنس من منفصلا احدهما عن الآخر في الخارج
 حتى اذا ارادنا ان لا يفرق بينهما اذ في الحالة الاولى في
 متصلا واحدا ولو كان كذلك لكانا المسافر في
 غير متناهية في الخارج بحسب محاذاة المحل واحد
 فيكون متصلا بنفسها واحدة في ذاتها عند ان لا
 اقول وايضا لو كان كذلك لحققت الواحدية والكتلة
 في مختلفات طرفاها بالبياض والسواء في
 الخارج وكل قسم منها مختلف طرفاها ايها

والمحاذاة وهلم جرا الى يدق فالصواب ان يقال ان
 القسمة المتناهية للقسمة اما ان يكون تجزؤ التوهم والعرض
 من غير سبب حامل عليه او يكون بسبب حامل عليه
 كاختلاف عرضين قاهرين عليه بحمل كلام الشيخ كايضا
 في بيان معنى المتصل انه يقال لثغرة متصل بعين اذا
 كان طرفه وطرف غيره واحدا فيجب ان يكون كل واحد من
 المتصل والمتصل به متصلا بالفعل اما مطلقا واما بالعرض
 فان كان مطلعا وفي الوجود نفسه كان له طرف مطلقا
 فله كاختلاف الراوية فانه متصل بالآخر لان خط
 موجود بالفعل في الآخر وله طرف بالفعل لكنه غير
 لخط الآخر واما الذي بالعرض فمبني على ان يكون بالعرض كما
 فرضنا الخط الواحد بالفعل في آخر من فيتميز هناك خطا
 طرفا واحدا ويقال لكل واحد منهما انه متصل بالآخر
 وانما يكون كل واحد منهما موجودا بعينه مادام العرض فاذا
 زال العرض فلا قسمة فيه بالفعل ومن الذي يكون بالعرض
 اختصا بالعرض في الحال ببعض دون بعض حتى اذا زال
 ذلك العرض زال ذلك التخصيص مثل جسم قبيض لا
 في العرض البياض جزا اذا زال البياض زال افتراضه انتهى
 وسيجي ما مراد علي من هذا في المتكلمين الى الحكماء انهم
 قالوا بالاختلاف الاعراض يوجب القسمة في الخارج
 مما لا اصل له في نفسه بل فرضهم اذ في خلاف ذلك

قسم

اقول لعلك تقول ان بعض الفعل الواحد قد يكون خارجا
الخارج بالفعل والآخر باءه فيصدق الاجزاء الخارجية
وتثبت الشيء الشيء في الخارج بالفعل فرع ثبوت الشيء
في الفعل فيلزم ثبوت الاجزاء بالمتبع وهو ما لا
في الخارج والجواب على هذا ان الذي لا يثبت في الامور
يقال له الاجزاء الخارجية انما يقتضي الوجود في الخارج
امور ان يكون موجودات في صورة متقطعة كالمسحوق
او لا يكون جزء المتصل الواحد موجودا في صورة واحدة
او الاجزاء المتصلة ليست متعددة صريحا بل هي اجزاء
الانها ليست منفردة عن الكل في الوجود بل موجودات
والانفصال في الوجود لو كانت موجودة بوجودها
تخصها واما على ما اتفق اليه فلا يخرج من الحيز ولا يخرج
انما هي هناك في الوجود من جهة لا يخرجها فاجاب عما قيل
من تقدم ان كجتماع المتماثلين في الخط اعني السطوح
والجواب الجواب نعم هي ثابتة بالقوة للاجزاء التي هي
وبدورها من جهة ثبوتها بالمتصل لكن في الوجود
وهو ذلك هو الثبوت بالقوة في الخارج لان حيل الوجود
تقتضي الجمل من شأن الذهن فتأمل فلهذا لا يخرج
فما قد وقع في عينك ما يشكك في ذلك ويعين على
تفسير ذلك فانه لا يثبت في الخارج كذا في الحركة في
والذي لا يثبت في الخارج كذا في الحركة في

ان ظل الشمس اذا وقع على سطح جسم دون بعض فيكون
الصورة الاولى ويوجد صورته ان اخرايان فاذا ارتفعت
انافانا تبدل الصورة ان السابقان بصورتين حقيقيتين
وبما ان تبدل الصورة لانما لا يتصل بالخارجي والانفصال
الخارجي لانما لا يتصل في الاعراض كما هو المفروض فاذا كان
الخارجي في الاعراض انافانا كما في الصورة المذكورة كان الانفصال
الخارجي كذا ان كان تبدل الصورة كذلك فيصور افراد
الصورة الى مادة واحدة على سبيل التدريج ولا يثبت في الحركة
في الصورة الا هذا كذا قيل انما لا يقبل ان يقول ما هو
جواب كذا في صورة القطع فان هناك ايضا في كل قطعة
ثبت في الآن السابق واللاحق وانفصال يثبت في الطرفين
صورة ان القطع انما يحصل بالحركة في كل انفصال لانما انما
الصورة المتداخلة وحدوث الصورة في اللاحقين فلو
كان القطع موجبا لانفصال خارجي لزم الحركة في الجوه
لكنه موجب فوجودها في صورة الاختلاف الان
يقال لانفصال في القطع الابدع عامه واما حكمه في الوجود
في كذا فانه ليس السام في الخارج لا يوجد انفصالا
فانما لا يتصل في هذا فنقول الجسم البسيط لا شك انه يقبل
السمه بان يفرض فيه شي دون شي فاحرازه الممكن اما
اذ يوجد كذا بالفعل فاما ان يوجد بعضها بالفعل دون
بعض او لا يوجد بالفعل اصلا لا كما هو في بعضها بل كلها

او لا

وحاماساتية او غير متناهية في الاول من مذهب جمهور
بعض القدماء والبراهمة فحصل من كل ما يمكن من الانقسامات
ما حصل بالفعل فالجسم لا يفسد بالانقسام بل يفسد بالانقسام
مركبا من الجزء الذي لا يفسد في انفسه من مذهب النظار
واصحابه من قدماء المتأخرين الذين لا يفسدون في انفسهم
والو ان النظام لم يكن بالانقسام الذي لا يفسد في انفسهم
اجسام منه الا انه لما وقف على ذلك انقسامه لم يفسد
بفقدان انقسامات لا يتناهي كذا في مذهب بعض
في الشيء بالحق والبرهان هو موجود في الشيء بالحق
الذي يفسد الانقسامات المتناهية جاصلة بالفعل
القول بالانقسام في مذهب النظار مذهب ومطابق
ذهب الى ان مصادم الاجسام البسيطة اجسام صغرى
تقبل تقسيمها في اقلها للجزئية الانشائية واتصال
الجسم عيان من اجتماع تلك المادى وانقسامها في
الجسم الذي يقبل الانقسام الفكي كالماء مثلا فيفسد
في نفسه بالحقيقة قبل ان يفسد في غيره من اجسام
الفاصل التي هي تلك المادى والرابع مذهب
صاحب كتاب الفلك والارصاد في مذهب
من اهل المذهب والجزء منه الذي لا يفسد في نفسه
في المواقف والخامس مذهب جمهور القدماء
الاشراقية من الحقيقين من ذلك المذهب وهو

ان الجسم المفرد متصل في نفسه كما هو عند الحس كذلك
الا انه يقبل انقسامات غير متناهية لا يفسد في ذلك الا
يمكن ان يخرج من القول في الفعل فان ذلك محال بل
ان من شأنه قبول الانقسام ابدان لا يفسد انقسامه
الى حد لا يمكن ان يتجاوز عنه وهذا هو الانشائي الذي يفسد
في الانشائي المودى التي قلت ان ما يمكن من جهة
من الامة او ما شاءه فاذا خرج الى الفعل لا يمكن ان يفسد
بعد انقسام اخر له وهو خلاف ما قلناه انه يقبل الانقسام
الى ضامة او غير متناه وهو محال لان ما انما النظام في
كل ان الذي قلناه وان كل واحد من الانقسامات
ممكن ولا يلزم من امكان كل واحد ان يكون مجموع فخرج
الى الفعل جازم وخرج المجموع الغير المتناهي الى الفعل
واما خرج جملة من الانقسام فان اردت معينة يمكنها
الخروج الى الفعل ولا يمكن الخروج الا بزيادة منها فخرج
هناك جملة كذلك وان اردت جملة لا على التعيين وهي متناهية
غير معينة ونظير هذا ما قال المتكلمون في مقدوراته
في انما غير متناهية من اجسامهم يحيلون اتصاف امور
متناهية بالوجود وسواء كانت مجموعة او متفرقة فليس
الا انها لا تفسد في حد لا يمكن التجاوز عنه هذا هو
القاشاني في روض الجنان ويمكن ان يجاب بوجوه اخرى
على محذور مقدمه هي ان الانقسام الغير الخارجي

وهو ان يوزن المقسوم بوجهي جزئي وفرضي من شئ
شئ معينين او من شئ وهو ان يوزن مقدار بوجه كل
يعتبر ان شئ فرض فيه شئ دون شئ من غير تعيينه
والفرق بينهما ان القسمة المكنة في الجسم لا يمكن خروجه
جميعها الى الفعل بل القسمة الوهمية لان الانقسام
الوهمية متعاقبة لامتناع تقسيم الوهمي من غير
واحد وهو غير تناهية فاذا تعاقبت الجاهل بالعدد
جميعها الى الفعل والالزام انحصارها لا يتناول غير حاضر
بخلاف القسمة الحقيقية اذ للفعل ان يلاحظ الجسم
الجزائي فيجسده ويخرج جميع انقسامها اذا تعقدت بقول
ان ما يمكن ان يوجه الى الفعل من القسمة الوهمية
متناهية ولا محدود وفيه من القسمة الوهمية والخالصة
متناهية ولا يلزم الاسماء الى الجزل لان القسمة الوهمية
وهي التي غير النهاية اقول فيه نظرا ما اولا فان لا
الفرضي لا يحد ذلك بل اذا اخذ المقسوم جزئيا في حكم
بان هذا الامتداد المعين مثلا وكل جزء من اجزاء المقسوم
العمل الى اخره مثلا وفيه عدد وكان هذا انقسام
فرضيا فمناط الفرق بين القسمة الوهمية والقسمة
واعتبار اخذ المقسوم جزئيا وكلنا بل باعتبار الاجزاء
الواقعية يتعين كذا وان كان التقسيم وعيا
فقط لا يبين انما ان كان الامتداد يحصل

القسمة من شئ دون شئ في هذا الامتداد ايضا يقبل
ان كان تقسيم فرضيا او اقاميا فليكن ذلك على
منذ انه يقبل القسمة معقول ولا يلزم من هذا الحكم
خروج جميع الانقسام الى الفعل لا في الخارج ولا في الذهن
واما خروج الجميع من القسمة الفرضية ولو باعتبار
شئ من الامتناعية العودية فلا يصح في الامتناعية
الوهمية بل يبقو انقسام بعد الاجزاء
لا يمكن الا الى ما من التركيب واشتغال من الباحث
ان شئ من الجسم ولو فرض وقوعه شئ ما لا متناهية
العدد فالقسمة في الخارج انقطاع عن شئ من اجزائه
منه فاما يقولون في بعض المواضع ان الاجزاء لا تقسم
العدد به لا يقع بالفعل فذلك الروي والتمسك بالان
يلزم الجزء واتينا لو كان خروج الجميع كذا في العقل كان
له محصل في العقل ويخو في الذهن فكان يقبل النسب الى
مجموع آخر بان يمثله او اقل او قديما في ان ليس
شأنه ذلك وقد اعترف به هذا القائل الفاضل وايضا
في تقدير خروج الجميع من الانقسامات المكنة الى الفعل لا في
الذهن بل من انقسام النظام وبين من ان لا يقبل
خروج الجميع في الخارج ونحن نقول بخروج الجميع فالذهن فان كان
ما نقول ونستدل بمطابقا لما في الخارج فمن ذهبه ان
مطابقا لما في الذهن لا بد من ان لا يقبل الامتناع

ان خروج الجميع من الانقسامات اللامعية كما لا يمكن
 بالفك والقسمة الوهمية فكذلك لا يمكن بالقسمة
 الفرضية العقلية هناك ينبغي ان يفهم العقل
 الغيب من مثل الى الحسن ان يغلط مثل هذا الغلط وعلله
 استنبه عليه الكل الجوهري اللامع في الكل الذي
 اربعة ويدينها فرق بين فان الاول ليس هو بل
 بل هو بالقوة دائما ابدل بخلاف الثاني ما فهم انهم ان
 انك انت المناهج ثم لا يخفى على اللبيب هذا السبيل
 ان الاول والثاني هما الرايم من المناهج فثبت الجواب
 منقول الى الثاني يستاني بمثل اخر الى الجزاء وان الثالث
 يبطله لان دعوى الطيرس يقول بالقسمة الوهمية والعقلية
 غير النهائية ثم هو من مذهب سادس وهو الموقف لخصان
 الامام الرازي قال في المختصر بعد ذلك في الحكمة المتكلمين
 لما قوبل الكلمات من الجانبين لاجل توقفت في
 واذا قد فرغنا من تحرير المذهب قلنا في احقاق الحق
 الباطل والفكوك عن السكون مقاصد **المقصد**
الاول في اثبات المذهب الذي اخترناه وهو مذهب
 الحكماء الاولين بان الحكم ليس هو صلب
 وقابل للقسمة التي لا يفت عند حد وليس مركبا من اجزاء
 لا يجرى الامتصاصية ولا غير متناهية وهو مساو للاول
 ما يتعلق بالاشكال الهندسية وذلك وجود الاول

نسخ

انما هو ان من كان له من ينقسم منها خط وقد
 فليبدأ بالامام الثاني ان كل خط قابل للتقسيم
 فيلزم الجزئي لانه ان كان الخط مركبا من اجزاء وتوقف
 وان كان مركبا من اجزاء شفع فاما ان ينقسم الى جزئين
 كاسته في ذلك ايضا في التفسير الثاني واما
 في قسمين من اجزاء وقد مر ان الحكم ليس
 بل هو من اجزاء لا يخرج منها اجزاء لاثنين وهو
 الذي مر في الامام في المختصر بين ان الهيئتين في جزئين
 يتكونان من كل خط يمكن ان يتسم بثلاثة
 تساويه فالخط المركب من جزئين او امرين وخصه
 اذا قسم كذلك لزم التجزئة ان كانت اربعة بالخط
 هو مقدار فيثبته مبني على انتفاء التناهي به
 وان اراد به البعد الطولي فهو هو وقيل لو
 انه هو فهو وليس موجودا في ذلك كونه
 صحيحة فيفسد بذلك الاحكام على احوال الامور
 الصينية الانزى في العدد مركب من الوحدات التي
 امور اعتبارية وله احكام صادرة بلا شبهة فيستلزم
 بتلك الامور على احكامها هو عامض له
 به كذلك البعد الموهوم احكامه قيسية ليست
 في الامور وتطبق عليه في ذلك لا يجوز
 في العمل بالواقع وله شعور بمقارنته

ومن قال ان البعد ينقسم الى اربعة فليس عليه
 المطابق عليه غير منقسم وهو ما يبرهن مثله من
 يقول ان البعد المستقيم هو البعد الاقرب بين
 ولا يقول ان الخط المستقيم هو اقصر الخطوط الواصلة
 بين النقطتين. ومن جعل الله له ثوبا فانه من
 ما علينا الا البذلغ والسكاه على من اتبع الهدى
 الوجه الثاني ثبت ان شكل العروس من
 من القائمة مثل من يوصل الضلعين فاذا افردنا مثلنا
 قائم الراوي من كل من الضلعين المحيطين بالقائمة عتدها
 اجزاء فربما كل ضلع واحد ومن مجموع المجموع ما اثنان والثلاثة
 حدها ثمانية من الاقسام اربعة عشر جزءا او اقل من
 خمسة عشر لان الحاصل من ضرب اربعة عشر في نفسها
 مائة وستة وستون والحاصل من ضرب خمسة
 عشر في نفسها مائة وستة وخمسة وستون فليز ان تقبعا
 الجزلان غير المنقسم لانه فيه الوجه الثالث لنفرض
 خطا من كتاب من جزئين عودا على خط اخر مثل في
 قائمة فويرها اما ملية وهو باطل بالشكل الحار على انها
 مجموع الضلعين واما اثنان وهو باطل بالشكل العكسي
 لانها كل ضلع بالغرض فحسبان يكون اقل من
 الثلثة واكثر من الاثنين فيلزم الانقضاض على
 الراوي ثلث مقسومي الاخر لا في الاصل

اجزاء اخرج من احدى المرافاة خط الى الجزء
 الضلع الذي يوردها فوجب ان ينقسم ذلك المثلث
 الى مثلثين متساويين ويكون الخط الخارج من تلك
 الراوي الى ذلك الضلع قائما فكل واحد من هذين
 مثلثي قائمة والزوايا الاخرى من هذين مثلثي قائمة
 في الزوايا الثلثة الاولى والباقي ثلث قائمة
 يكونان قائمة. واما المثلث الذي هو مثلث القائمة
 هذان اثنان من الزوايا والباقي ثلث القائمة
 هو الزاوية التي هي ثلث القائمة اكثر من اثنين
 ثلثه كان ضلع القائمة مثلا يوردها من اركانها
 من ثلثة فقد انقسم الجزء الى اثنين الذين الراوي
 المختص في هذا المثلث وجوز ان يكون مبطلا
 اقول منها ان مجموع ضلعي المثلث القائمة القائمة
 لجزء قائم والمصنف لا يكون اربعة اقسام ولا يكون ثلثة
 بالعروس ولا يكون اثنين بل واحد وباعظم الحاد من الزاوية
 العظمى يوردها الضلع الاطول ففوق بين الثلثة والاثنين
 منها ان مجموع وبقائمة قائمة مجموع وبقائمة قائمة
 اربعة اقسام اثنان مجموع من اربعة اقسام الحاد
 والعين وعامة هفت وان كان ثلثة فالجوع ثلثة عشر
 بل اربعة اقسام اكثر من اثنين واقل من ثلثة وقدما
 ان وبقائمة اربعة اقسام اربعة اقسام من اربعة اقسام

وبالمجمل ان اثبت ان مقدار القطر ربع المقدور اكثر من
 الخمسة وافاق من السبعة لا يقعهم الفه لا ولا النير
 من الوجة السادس اذ فرض خط مستقيم على صفة
 متساوية وان شئت احدث فيه على حاله وادرس الاخر حتى
 الى وضعه الا لا يحصل الدامن والقول بالجزء
 لان الخط المكبر من الاجزاء الى الامور اذ احصلت
 دائرة فاما ان يملأ في طواهرها كانت في طوا
 فيلزم ان يكون مساحة طواهرها مكساة باطنها
 فيكون حكم محيطه كحكم محيطه فيلزم ان يكون
 الطسة والطوس من الرحي والمنطقة كلها متساوية
 واما ان لا يملأ في طواهرها مع ملا في بواطنها قلنا
 انقسام الجزء لان الثلاث في منها غير المتساوية قد
 تقر والدليل ممكن اما ان يكون باراد كل جزء من
 المحيط من المحيط فيلزم مساواة في الاجزاء او
 يكون باطل بعض الاجزاء من المحيط اكثر من جزء فيلزم
 الانقسام ثم لا يخفى عليك ان الدليلين لا يجتمعان
 بالدام بل ان في المسلمات ايضا لان المحيط
 المحيط متساو ان في الكل فثبته واعلم ان المحم لا
 بوجود الدامن بل والمتلث ايضا كما في الشفاء يقول
 انما هي اشكال مفرسة والبصر غطي فيظن اذ ابر و
 مثلثا وهذا ليس بشيء لانه ان لم يكن
 الاخر

فلا شك في تقريبن وان كان بينهما ملا فقام
 بالكل فلا يفرق بين ايضا والكار الملا فاه بعض
 في بعض وهو الانقسام الوجه السابع في تقريبن
 في المقالة الاولى على ان السطوح المتوازية لا امتلا
 الى على قاعد واحدة وفي جهة واحدة وفيما بين
 خطوطها باعيا بها متوازية تنفذ لك كسطح
 سيمر على قاعد
 جزء من خطي
 جزء السوار من مساو بعضها البعض وهذا يبطل
 الجزء لانه اذا كان احد السطحين اربعة في اربعة
 حتى كان مجموعهم ستة عشر والسطح الاخر طول
 من المشرق الى المغرب يلزم ان يكون مجموع تلك
 الاجزاء الستة عشر جدا مساوية ستة عشر جزء
 او انه لا يقال هذا المثل يلزم على او قل يدس ايضا
 لان احد السطحين اذا كان دراعا في دراع والاخر
 طول من المشرق الى المغرب فكيف يكون احدهما
 مساويا والاخر لا نأقول السطوح المتوازية ان اذا كان
 احدهما قائما على قاعد والاخر كان مائلا وكانا جميعا
 على قاعدة واحدة وفيما بين خطين متوازيين كما
 من تقديره وقصوين فانه بمقدار ما يزيد في طول
 السطح المائل ينقص عن غيره والمحال انما يلزم لو كان



نصف ونصف فظهر ان نصفه فيكون لذلك الجسم
نصف فبينت ان هذه الخصلة هي التي الثالث ما يتصل
بالمماسية وذلك وجهان بل وجوه الاول لو ترك الجسم
من اجزاء لاخرى فلا بد ان يكون فيها عاص فالواقع
واللوسط محب الطرفين عن المماس فانه عاص الى وسط
الطرفين عرمانه عاص الطرف الاخر لا قاله اذ
محرك الى طرفين من الحوار المدخل لا فاسول مع انه
باطل بالضرورة في المماس بالذات كما سبق لا يحصل
محركه انما على محم فاما الثالث والرابع الى غير ذلك
ولا يحصل من مركبها محم مسد في المحام الثالث وذلك
جلا في الموضع على ان المداخل انما يكون بعد المماسية
لا في الموضع من البين يتماثل ولا في الداخل الوجه الثاني
اذا وقع في على مطلق جرم من كان مماسا لها في المحرك فلهذا
الانقسام نكته واقع لوجوه احدها اذا تحركت في
في جسم الجسم من حرك الى حرك فاقصافه بالحرك انما يكون
على المماس لعل الاول لا يميز بين الحرك بعد ولا على الثاني
اذا انقضت وفيه شامسة بقاء اولى الجسم في الحركه ثانيا
فخط مماسي الجسم من فانه ممكن ان يعمل عليه مماسا
مساويا الاضلاع والخط المركب من جرمين انما يعمل
مساويا الاضلاع ومع كل جرم على مفصل الجرمين
الاخرين بالنها اذا فرغ خط من كس من اجزاء شبيهة

نصف ونصف فظهر ان نصفه فيكون لذلك الجسم
نصف فبينت ان هذه الخصلة هي التي الثالث ما يتصل
بالمماسية وذلك وجهان بل وجوه الاول لو ترك الجسم
من اجزاء لاخرى فلا بد ان يكون فيها عاص فالواقع
واللوسط محب الطرفين عن المماس فانه عاص الى وسط
الطرفين عرمانه عاص الطرف الاخر لا قاله اذ
محرك الى طرفين من الحوار المدخل لا فاسول مع انه
باطل بالضرورة في المماس بالذات كما سبق لا يحصل
محركه انما على محم فاما الثالث والرابع الى غير ذلك
ولا يحصل من مركبها محم مسد في المحام الثالث وذلك
جلا في الموضع على ان المداخل انما يكون بعد المماسية
لا في الموضع من البين يتماثل ولا في الداخل الوجه الثاني
اذا وقع في على مطلق جرم من كان مماسا لها في المحرك فلهذا
الانقسام نكته واقع لوجوه احدها اذا تحركت في
في جسم الجسم من حرك الى حرك فاقصافه بالحرك انما يكون
على المماس لعل الاول لا يميز بين الحرك بعد ولا على الثاني
اذا انقضت وفيه شامسة بقاء اولى الجسم في الحركه ثانيا
فخط مماسي الجسم من فانه ممكن ان يعمل عليه مماسا
مساويا الاضلاع والخط المركب من جرمين انما يعمل
مساويا الاضلاع ومع كل جرم على مفصل الجرمين
الاخرين بالنها اذا فرغ خط من كس من اجزاء شبيهة

بالضرورة لان الحركات متساوية في السرعة والبطء
في طبع اول من حركه من الانقسام **المط**
الكل ما لا توقف على ان البطء نفس الحركه السكبات
منها ان هيما ان كسر سرعة ويطسعه ملامح من
محمدا لا حال للحركه السكون فيها واداكسا ملامح من
فوزها قطع السريع حر وان قطع البطيء حر واميله
او وسايه بها وان قطع اول من الحركه والملازمه وتلك من
على ان الطرقة ليس تحلل السكبات واما ما ان البلاد
موجع الاو **س** او الدائم الطوقية من الرحي
الحركه ملامح الدائم القطبية منها انهما
متساويان في السرعة والبطء وذلك لانه لو حركه
الطوقية ووقف القطبية انما العقل انقسام
الرحي وتكون من خد يد الى دوا ومعدده
محمدا انها كما تصح ذلك باخراج خطوط مركبة
من احرار لا حركه من مركز الرحي الى الطوق والعظم
منها في جميع الجهات على السالي ثم يلزم بعد تفككها
التصاقها بعد التفرقة بحيث لا يمكن ان تسلك
حرر بالبع السبعي وهذه الحمار وانكاس مما لا يتفق
في ذلك الله تعالى فالعقل حازر معدوم كساو القاء
ومعلوم ان كل عاقل ذي حسي ان الله لم يجعلها
بها كيف ولم يزل يعطي كاي من احرارها من القطبية

بالحركه لان الحركات متساوية في السرعة والبطء
في طبع اول من حركه من الانقسام **المط**
الكل ما لا توقف على ان البطء نفس الحركه السكبات
منها ان هيما ان كسر سرعة ويطسعه ملامح من
محمدا لا حال للحركه السكون فيها واداكسا ملامح من
فوزها قطع السريع حر وان قطع البطيء حر واميله
او وسايه بها وان قطع اول من الحركه والملازمه وتلك من
على ان الطرقة ليس تحلل السكبات واما ما ان البلاد
موجع الاو **س** او الدائم الطوقية من الرحي
الحركه ملامح الدائم القطبية منها انهما
متساويان في السرعة والبطء وذلك لانه لو حركه
الطوقية ووقف القطبية انما العقل انقسام
الرحي وتكون من خد يد الى دوا ومعدده
محمدا انها كما تصح ذلك باخراج خطوط مركبة
من احرار لا حركه من مركز الرحي الى الطوق والعظم
منها في جميع الجهات على السالي ثم يلزم بعد تفككها
التصاقها بعد التفرقة بحيث لا يمكن ان تسلك
حرر بالبع السبعي وهذه الحمار وانكاس مما لا يتفق
في ذلك الله تعالى فالعقل حازر معدوم كساو القاء
ومعلوم ان كل عاقل ذي حسي ان الله لم يجعلها
بها كيف ولم يزل يعطي كاي من احرارها من القطبية

الى نصف النهار قلنا معلوما من الارض والسموات
 هذه المدد بقطع ربع الفلك والوقوف للطلوع
 لان الشداع الخارج من الشمس الماء براس الحسم
 الى طرف الطل انما يقع غلط مسدود قلوبهم والطلوع
 منع حرك الشمس ان لعل الاسد عامه والا كان حرك
 مسدود وهو ما من راس الحسم وطرف الطل منفصلا
 على الاسد عامه غلط من سمع من فحولي فما
 راس الحسم والسموات ان من الكره مع انها
 اساق سميت واحد وهو باطل بالصرون وحاد
 في المواضع ان يوقع الشداع على الاستعاضة
 عندنا ما رفاع الشمس مع بقاء الطل بحال حار فما
 يحكم باستحالة الشمس بحال بل هو من مقتضا العادة
 اقوله لك ان تقول بحر انك لا تسمع انك لا تسمع
 فان النقطه التي في طرف من الطل من الخط المار منها
 براس الحسم الى الشمس بها مسامحة فمن اسفل
 الشمس الى ارتفاع زالت تلك المسامحة وحدت
 اخرى لخطه بعد فكل حرك الشمس بعد المسامحة
 المروء العلاء المسامحة حركه طسه لانه حركه
 استهد به الحبل الصادق على ان العصابا العاديا
 بل كمن سمع فيه عاده لا حركه بل كمن
 سمع حرك الشمس وحركه الطل بعد ان كروى الى

الخرج من الارض والسموات
 على راس حبل مستدق طرف اخر منه يوقد في وسط
 ان راس حبل اخر من راس السمر مع طوب يتعلق
 بذلك الحبل عند الوتد فيمد به فالدار والكلاب
 فيخلد الى راس السمر مغا نالها طبع مسدود
 حركه ما يوقع الكلاب من فحولي فما
 في السمر من فحولي فما
 راس السمر والسموات ان من الكره مع انها
 اساق سميت واحد وهو باطل بالصرون وحاد
 في المواضع ان يوقع الشداع على الاستعاضة
 عندنا ما رفاع الشمس مع بقاء الطل بحال حار فما
 يحكم باستحالة الشمس بحال بل هو من مقتضا العادة
 اقوله لك ان تقول بحر انك لا تسمع انك لا تسمع
 فان النقطه التي في طرف من الطل من الخط المار منها
 براس الحسم الى الشمس بها مسامحة فمن اسفل
 الشمس الى ارتفاع زالت تلك المسامحة وحدت
 اخرى لخطه بعد فكل حرك الشمس بعد المسامحة
 المروء العلاء المسامحة حركه طسه لانه حركه
 استهد به الحبل الصادق على ان العصابا العاديا
 بل كمن سمع فيه عاده لا حركه بل كمن
 سمع حرك الشمس وحركه الطل بعد ان كروى الى

لو كان ضروري قبول الجسم للانقضاء ما في الغير المشايخ
 ولا يشك ان الجسم يمتلئ في زمان واحد من غير ان
 يتوهم لزوم هذه من الحدوث من ان عدم قطع التنا
 المسامحة في زمان متناه وعدم الحرج في السمع البطي
 على مذهب الحركية لان قطعها هو موقوف على قطع
 نصفها ونصف نصفها وهكذا الى الحق في وقت
 قطع نصفه الفاصل وعلى ان يمتلئ نصفها
 وهي كذا في باب من قطع الامور المتناهية
 بالزمن في زمان مساه بالقطع فيها ما امره لا يحد
 فيه قبل لا يفرق من الاخر ما لا يفرق في الزمان وان
 الحركية في ان يمتلئها فمستحيل القطع في مساهة ان
 يمتلئ في الزمان ما لا يمتلئ في الزمان لا يمتلئ في الزمان
 فلا ياتي الحركية في ان يمتلئها فمستحيل القطع في مساهة ان
 الايراد الذي ادركه في بعض في شبهة الحركية وهو
 حسن وهو ان يقال اما بعد من هذه الزمان اذا
 بالسياسة التي في كل الزمان في وقت واحد
 عنه فرد اخر ولا يمكن ان يرفع ذلك المستوي
 بالكلية او بعدا بارتفاعه بالكلية يصدق انه ارفع
 فرد منه ولم يحصل عنه فرد اخر وهذا من ان لا
 المدة في وقت واحد من هذه الكثرة في
 الى الفصل من السمع والبطي لان الحركية السريعة

بالزمن في زمان واحد من غير ان
 يتوهم لزوم هذه من الحدوث من ان عدم قطع التنا
 المسامحة في زمان متناه وعدم الحرج في السمع البطي
 على مذهب الحركية لان قطعها هو موقوف على قطع
 نصفها ونصف نصفها وهكذا الى الحق في وقت
 قطع نصفه الفاصل وعلى ان يمتلئ نصفها
 وهي كذا في باب من قطع الامور المتناهية
 بالزمن في زمان مساه بالقطع فيها ما امره لا يحد
 فيه قبل لا يفرق من الاخر ما لا يفرق في الزمان وان
 الحركية في ان يمتلئها فمستحيل القطع في مساهة ان
 يمتلئ في الزمان ما لا يمتلئ في الزمان لا يمتلئ في الزمان
 فلا ياتي الحركية في ان يمتلئها فمستحيل القطع في مساهة ان
 الايراد الذي ادركه في بعض في شبهة الحركية وهو
 حسن وهو ان يقال اما بعد من هذه الزمان اذا
 بالسياسة التي في كل الزمان في وقت واحد
 عنه فرد اخر ولا يمكن ان يرفع ذلك المستوي
 بالكلية او بعدا بارتفاعه بالكلية يصدق انه ارفع
 فرد منه ولم يحصل عنه فرد اخر وهذا من ان لا
 المدة في وقت واحد من هذه الكثرة في
 الى الفصل من السمع والبطي لان الحركية السريعة

ففيها احاد مساهمة انساك التماثية عند فاذا احدث
تلك الاعداد وضم بعضها الى بعض حصل ما لا يتصور
وعرض في عمق فهو جسم مركب من اجزاء مساهمة
فيطل الى الكلية الفاعلة كل جسم مركب من اجزاء
مساهمة وهي التي ادعاها النظام اذ قلت لها ان تقول
الاجزاء فقلت من اجزاء الانساك متداخلة
تكون المساهمة في مساهمة النظام
الحكماء في نقل الحس لانفسادات المساهمة
لكن باحد تلك الانقسام جارية بالفعل فيكون
عند الاجزاء المساهمة في الوضع غير مساهمة ولا تعد
عدم مساهمة في المداخله لانها متحدة في الوضع
فان قلت ما الذي يميز الاجزاء المتداخلة والاهل
الى بالقول قلت الاجزاء المتداخلة هي المتداخلة في
حسب وضعها ومكانها واحدا بالفعل ولا
لا بد ان يكون اسم الف منها الاسماء بالقول
وما وضع ومكان الانا اتوه وذلك لان امتداد
الواحد ومغروصه من حيث انه امتداد واحد
امتداد واحد فلا ذكر فيه بالفعل والامر
لكن لانه امتداد يمكن للعقل ان يميز
دون سمي هذا الاسان تكون من
والاجزاء الاسان لمرقعة علولا الاسان فان

هذه مغل فيكون بخلاف المنفصل بالفعل فها
مدل فلا يفعل ويجعل فالأوضاع والامساك التي
بالقول اذ احدثت بالفعل لم يكن ذلك الاوضاع
والامساك واحدا بالفعل ولهذا يزداد الحجم
في ما فيها هو ان يثبت انما اذا اردنا ان يتصل
بقوله بالكلية نقول هذا الجسم المفروض له حجم
واحد ومساهمة هي المساهمة والحجم
منه الحس كالحجم مناه مساهمة معاد واحد
غير مساهمة بالفعل بالعرض ولا شك ان
الحجم يزداد باجزاء من اذ الحجم لان حجم المؤلف
هو مجموع الاجزاء فيكون نسبة الحجم الى النسبة
الاجزاء الى الاجزاء ان كان نسبة الحجم الى النسبة
مناه الى مساهمة ويسمى الاجزاء الى الاجزاء نسبة
مساهمة الى غير مساهمة فيكون نسبة المساهمة الى المساهمة
كسبها نسبة الى غير المتناهي وهو في الواقع
عاجية بان اردنا ان يكون حجم ابداد العظماء
لا يشك ان كلنا ان يكون نسبة المؤلف في
مؤلف كسبه الاحاد الى الاحاد التي هي نسبة
سبها به بل يجوز ان يكون نسبة الحجم من النسبة
هي ما يتحقق بين معاد من لا يكون لها
امتداد في اقص الاقل من الاكثر في ما هو

العاشر محلها الا اننا المصرا ايضا اقول وانما
 بالبعد الوهم وانه فصل البعد من الحسب ^{اللبس}
 ومعاوية بالزيادة والتقصير في المقاطع ^{للفعل}
 فلو ان يكون موجودا مع انه معدوم عندهم
 لان قال اذا كان الانفساء غير متناه كان الانفساء
 غير متناه وما لا نهاية لا تصور له نصف او ثلثه
 او ربعه ^{او غيرها} انا نقول انما يتبع ذلك مما ذكر
 مساهم حسب ضمني المتوصل والمباصل ^{او ما بينهما}
 هو مساهم المعداد لكنه قابل لانفساء ما عدا ^{او ما بينهما}
 فلا بد في شرح المقام هذا اقول لا يقتضي على المقيس ان
 كل غير متناه امر امد او معروف من العدد وكل متناه
 امد او معروف بالضرورة ^{او فللمجموع} نصف صحيح او
 مكسور ^{او اذا استقطعت} و قد يكون الثاني نصف
 صحيح وانما اذا اعتبر المثلث من اقسام غير متناه
 كان المجموع غير متناه وله ثلثا اثنان ^{او في هذا}
 نفس ما ان الكسور والسيماز عدد وجاز ^{او ما بينهما}
 له ان يكون له ايضا كسور ونسب انفسا ^{او ما بينهما}
 مراد من ^{او ما بينهما} على غير مساهم لا تسلك السامى كيف
 ومن امد ^{او ما بينهما} الى محكم بها كل عاقل ^{او ما بينهما}
 كان الا انما غير متناه كان الاسبق ^{او ما بينهما} والسيماز ^{او ما بينهما}
 غير متناه هناك سلسلات من اللامساكنات

الثاني محلها الا اننا المصرا ايضا اقول وانما
 بالبعد الوهم وانه فصل البعد من الحسب ^{اللبس}
 ومعاوية بالزيادة والتقصير في المقاطع ^{للفعل}
 فلو ان يكون موجودا مع انه معدوم عندهم
 لان قال اذا كان الانفساء غير متناه كان الانفساء
 غير متناه وما لا نهاية لا تصور له نصف او ثلثه
 او ربعه ^{او غيرها} انا نقول انما يتبع ذلك مما ذكر
 مساهم حسب ضمني المتوصل والمباصل ^{او ما بينهما}
 هو مساهم المعداد لكنه قابل لانفساء ما عدا ^{او ما بينهما}
 فلا بد في شرح المقام هذا اقول لا يقتضي على المقيس ان
 كل غير متناه امر امد او معروف من العدد وكل متناه
 امد او معروف بالضرورة ^{او فللمجموع} نصف صحيح او
 مكسور ^{او اذا استقطعت} و قد يكون الثاني نصف
 صحيح وانما اذا اعتبر المثلث من اقسام غير متناه
 كان المجموع غير متناه وله ثلثا اثنان ^{او في هذا}
 نفس ما ان الكسور والسيماز عدد وجاز ^{او ما بينهما}
 له ان يكون له ايضا كسور ونسب انفسا ^{او ما بينهما}
 مراد من ^{او ما بينهما} على غير مساهم لا تسلك السامى كيف
 ومن امد ^{او ما بينهما} الى محكم بها كل عاقل ^{او ما بينهما}
 كان الا انما غير متناه كان الاسبق ^{او ما بينهما} والسيماز ^{او ما بينهما}
 غير متناه هناك سلسلات من اللامساكنات

المباين من مباديها ولهذا العلم معناه في الخيال تلك
الملاحظة الإجمالية وأما الاستساح منها فكلها وأما
ملاحظة الأحاد مفصلة وأجزاء التطبيق بينهما ما لا
غلبة العقل فيها من النطسوة صحة المحسنة ولا نقية
محددة فإن مانع الإمام الرازي والمحقق الدواني في
بعضها وأجزاء مفكورة أذكرها الله للبعث من ربه
مواضع ونفع منها ربط الحاشية بآية في الطائفة
الثانية من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
استدأ أي من غير استعداده بأن كل قابل للانقسام
مفسر بالفعل وذلك وجوه الأول أن الجسم من
مباديها العاشر من مباديها من مباديها من مباديها
والأول من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
الموجود من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
يعان السطح من الوجود من مباديها من مباديها من مباديها
شأن السطح من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
الخطوط من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
فإن وجود ذات ومنع تتم أصلا فإمكان وجودها
والألكل من الأفعال لا ينقسم مثله والألوهة من مباديها
في الأجزاء والجوانب والنقطة عرضية كنه
غير ساكن في محل فلا يلزم من انقسام محلها انقسامها
فإن انقسم الخط والسطح فإن الانقسام فيهما انقسام

من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
كيفية مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
مباديها من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
والأجزاء من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
يقول الكل من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
قلت في الأطراف اعتبارا من مباديها من مباديها من مباديها
مباديها من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
مباديها من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
للإسداد والانه من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
نهايات الممدود من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
لما مرحت انقلا من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
والأجزاء من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
يقيم ذلك وأن لا يكون من مباديها من مباديها من مباديها
فيها مئة مائة في مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
لأن الألفاء لا يكون إلا من مباديها من مباديها من مباديها
من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
معرض النهايات من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
مفسر ذلك لأنه لا بد من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها
من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها من مباديها

كان مساهما لا بد ان يكون له طيب تقسم في الجسم من خط
 هو السطح وما يكون لطرفين يقسم في جهة فقط وهو الخط
 وما لا يقسم املا فهو السطح فكل الاطراف امرض
 للثوب لا فاعلمها راحة اول انهما فانك لو لم
 سطر او احسم وخط او لا سطح كان هذا الوجه باطلا
 كما لا فانك لو افسد فيهما مقعر من لم يكونا بقية الشيء
 بل كان لهما وضع خاص وكان لهما هستان فكان السطح
 غير سطح والحوار غير حط لانهم اذ ولدوا في مع انهما
 نفس الكد تم حوتان فلهذا في السطح ولا يفسد في
 الجسم انه معه المساحة ولا تتركه ان يكون
 لامعه والى الخط لا يفسد الى السطح انه معه وليس
 مغفيل حقيقة الا ان في الخط في هذه الملاحظة
 سطح عبارة عن كل الجسم من حيث هو ظاهر
 بحيث لا يوجد معه شيء وراء الظاهر والخط في
 من ظاهر السطح من حيث هو ظاهر المساحة في الخط
 فلهذا القدر حقيق من الحقائق موجودة بوجودها
 ايليه انما هي للصورة وهذا معنى ما قبل ان الاطراف
 من الحليته فكل هذا الاملا فاه ايضا وانما
 يكون هو لها وجود منفرد واداش مسطرا ملاقة
 للحل بل هي من اهلها من منة كانت بالانفصال
 الجسم ومنه منة كانت محاطا مسطرا

على

ومنه منة من شرا ولو كان مما يسهل وجودها
 فاقوم واسطاة من القياس لكن في امرنا الا وان
 مثلا لو كانت فاعلمه مجموع الخط دون سائر امرنا
 لير ما اجتماع السطوح انما هي الخط سطوح في طرفين
 اجيب بالعبارة باعتبار النسبة فانها من حيث هي في
 هذه السطوح عن من حيث هي ويتم سطوح اخرى
 يقال النسبة انما هي النسبة او تقسده ولا في هذه
 النسبة المعنى في النسبة السطوح في النسبة
 والحقيقة النسبة يكون داخله في الموضوع والخط
 مع حصة الفضاء والاشياء امر على فكيف يكون
 محلا لامر موجود وهو السطح لا انما هو السطح
 كذلك لكن الحواشي انما هي والثبات النسبية
 التحقيقية وهي ما لا يكون عليه ولا داخله فيكون
 عندا من اجتماع السطوح والمقاييس في تقسيم
 هذه النسبة وان كان هو الوجود لكن لها
 فترتق الى موضع نال لا يحصل من الانا في
 هاهنا هذا الموضوع ومنها ما هو النسبة
 ومنها علم النسبة نفسها فكل النسبة انما هي
 اعتبارها بالنسبة على اقل في النسبة
 وان جعلها داخل في النسبة فان جعلها اعم من
 اعتبارية وهي التي يكون القيد فيها في قولنا

اولى خارج الكون العود قاطعاً الكون فيقول
 من الساقين هفت اولى من الكون فقامه الى نصف
 الفطر مع الحاسه الاخرى السطح لان القاعدة
 السطح لغيره اسوائه فهو اطع الكون ولا من
 انهما هما سان الثاني عنوان اوله من برهن ان
 كل خط مستقيم وصل من نقطتين من الدائرة فانه
 يقع داخلها ولو كان موضع الملاواه منقسم الى
 خط مستقيم على من الدائرة منطبق على السطح يكون
 ذلك الخط داخل الدائرة وخارجها الثالث
 ان مامه المماسه بينهما لا بد ان لا تقسم اصلاً ولا
 فاما ان تقسم في جهه واحد فهو خطا وفي جهتين
 فهو سطحا فبالضرورة سطوح مامه المماسه من الكون
 على السطح المستوي هم اما خط مستقيم او سطحا
 فلا يكون الكون المخصوصه كن حقيقه لاسيما
 ان يوجد على محيطها خط مستقيم او سطحا
 بالضرورة هفت وبالحججه مامه المماسه بينهما نقطه
 من سطوحها على ذلك السطح ان سيقا محيط ماسه
 مجموع اخرها يكون جميع الاجزاء من طام الكون في
 من منقسمه وكذا الحال في الاخر الى
 في عماقها لطاقتها هو المطا قال به في التقاطع
 انه قوي والامام الراوي بعد بسطه هذه الحجة

المحضر قد افسد اعني شئ الا ان يقال انها منبنيه
 على اسفل الدائرة والحججه وقد بينا ان القول بهما لا يقترن
 مع اساس الحجج واجاب الشيخ عن ذلك بان الكون اذا
 ماسه السطح على وجهه فانها الاماسه على محيط الكون
 الاخرى منبنيه في من منقسمه في من منقسمه في من
 الاخرى ليست محاوره بل اول متصله بها والاكاسه
 منطبعة عليها او لا يمكن ان يصير من تقاطع من من
 غير منقسم من الاكاسه لا يطابق بينهما بكتلتها فلا بد
 ان يكون من السطح من خط وكذا الحال في سائر السطح
 الى يقع بها انما من سطوحها فلا يكون محيط الكون على السطح
 المستوي من كما من نقطه متساوية قال السيد الشريف
 لا يقال فعل ما ذكره لا يحصل المماسه على النقطه
 الاخرى الا بعد الحركة في حال حركه لا بد من المماسه
 فان كان كانت هي المماسه على السطحه الاولى كانت
 ان كان ساكنه حال كونها متحركه وان كانت على وجه
 اخرى منقسمه له من السطح منقسمه على السطح
 الى ذلك الوسط فوجب ان يكون من
 نقطه المماسه واسطه من السطح لا تقاطع
 المماسه على السطحه الاولى وان كانا في
 لكنها لاقيه في زمان حركه الكون منبنيه الى المماسه
 على السطحه الاخرى فيقضي ان يكون هذه المماسه الثاني

[illegible]

عذرا انتقام جميع احوال الواقعة في الوجود ففعل لانه
كان حافرا في وقت ما وهي مركبة من اجل لا شيء فكذا
المساواة ايضا لا يطارد اعلمها فكذلك الجسم ليطابقهما
واعلم ان الخوف عن هذه الدلائل موقوف على محسوس
حقيقة الحركة واثباته بخروجها وقد افنا
في مخالفة الرمان رسالة معموله لذلك واذا
في هذه الرسالة البسيط فلا عا ما ان ذكر حذرها
فيها مع سائر ابد بعض الوجود ابراهه فيقول الامر
في ان المتحرك حال السكون فهو للثبوت في الحاضر
للاصولا لانه اذا اسفل وادفع عن غير السكون
حصل له القوة الاولى ما تفعل كنه معدا بقوى ^{النسبة} ما
الى المنتهى فالتحرك عما هو متحرك حاله موجودا بالفعل
من مبدأ المساواة الى صدها احسا اي جدي من لا
يكون متحرك قبله ولا بعد منه وفقر عنها ما يكون
في الوسيط اي وسط المسافة الحاصفة او الحاصل
وهي واحدة غرضه لا مطلق فرض الامر في ذلك يكون
انه المستخض بالمساواة والرمان لكن لم يقتصر
اصدا واما في داهيا بل هي فاعله للرمان ولا منداه
المستطوع على المساواة وهي داهيا سادسة صادرة
عن صداد واما بعد داهيا رمان السكون ولا يعقل
ها اجزاء وليس في نفسه من الامور العار الا ان

[illegible][illegible]

فيها بحسب الذات واما في ان حطه وباعتبار الخارج
وهو صحة ان العلة الموجبة للحركة سواء كانت داخلية
في المتحرك او خارجة عنه يحدث معوق في المتحرك وهو الميل
والمبدأ للشيء فذلك المعنى الحادث في المتحرك وهو قوة
مادية وكيفية حركية وهذا يشتد ويضعف بحسب
ان يحدث منه التغير والتبدل شيئا فشيئا فذلك السعي
المعتمد لذلك المعنى بانه من المبدأ الى المنتهى وبقاء
العنصر انما يكون محدد والا لم يكن هناك تغير بل هو
وكان ذلك التحدد العنصر انما يكون ببقائه والا كان
تغير لا حق بعد بعض سابق مفصل عنه بهيئته وذلك
باطل فثبت ان حركات متحدة على الاتصال وليست
تكون اعتبارا للتحدد فيساق من اعتبار البقاء لان التحدد
الحق بان يعتبر بما هو متحد لذاته ولا به صادر من
الشيء من حيث انه ذات يقضي وهو وان كان متحركا
بافي السمة الحركية مثلا يوجب من شأنه تغير بعد
تغير فكان هناك العمل ايضا بحدود وجوده
واعتماد البقاء لاعتبار عرضي فانه ليس من ارضيته
الحركة باني معنى كانت من حيث هي حركة وهذا هو
تعارف عرضي اخر وهو تبدل الشئ لا التماثل
اللاقصه فالمتحد بهما هو متحد اخر في سمي بالحركة
والثبات ان قلت اذا كان التوحد غير متماثل

فيها بحسب الذات واما في ان حطه وباعتبار الخارج
وهو صحة ان العلة الموجبة للحركة سواء كانت داخلية
في المتحرك او خارجة عنه يحدث معوق في المتحرك وهو الميل
والمبدأ للشيء فذلك المعنى الحادث في المتحرك وهو قوة
مادية وكيفية حركية وهذا يشتد ويضعف بحسب
ان يحدث منه التغير والتبدل شيئا فشيئا فذلك السعي
المعتمد لذلك المعنى بانه من المبدأ الى المنتهى وبقاء
العنصر انما يكون محدد والا لم يكن هناك تغير بل هو
وكان ذلك التحدد العنصر انما يكون ببقائه والا كان
تغير لا حق بعد بعض سابق مفصل عنه بهيئته وذلك
باطل فثبت ان حركات متحدة على الاتصال وليست
تكون اعتبارا للتحدد فيساق من اعتبار البقاء لان التحدد
الحق بان يعتبر بما هو متحد لذاته ولا به صادر من
الشيء من حيث انه ذات يقضي وهو وان كان متحركا
بافي السمة الحركية مثلا يوجب من شأنه تغير بعد
تغير فكان هناك العمل ايضا بحدود وجوده
واعتماد البقاء لاعتبار عرضي فانه ليس من ارضيته
الحركة باني معنى كانت من حيث هي حركة وهذا هو
تعارف عرضي اخر وهو تبدل الشئ لا التماثل
اللاقصه فالمتحد بهما هو متحد اخر في سمي بالحركة
والثبات ان قلت اذا كان التوحد غير متماثل

ان فاعل ذلك لانسان ان الاضافة العرفية ما
 ابن عرفان وهو المطلوب لا انون بالنعلم وان ارد
 الاضافة انعان فلا يلزم من عدمه الحاد كما لا يخفى ان
 القول لوجود امر واحد غير فان مضى في نفسه معقول
 في الامن والوضع والكم ككسوف معقول في الكيف
 لان الـ في موضع اتصال الاجزاء المصلحة والاشد واه
 منه نوعان متخالفان وقد مر عندك وهو ان
 المفعول ان القسمية العرفية اما تكون الى اخر مقتضى
 في المصه وان الامور المتخالفة نالوع لا يصير الى
 مصله واحدة بل هي مماثلة لكانه العار لان الحد
 هناك وانما لا يثبت بالافعال او صلات كما في الفصل
 الواحد المنقسم بالفرق فالت هذا الايراد مما استصعبا
 الا قائل والافاضل جوي شيت بعض فصول الوقت
 بالفرق بين الموجود في الخارج والموجود في الشئ
 وهذا كما ترى محسوس ليس من فاعل الفاعل التحقيق
 والذين في سبيل اللفظ اعنه التبيين ومع ذلك
 فهو مبني على ان لا وجود للحركة في العن والذبي
 انما انما في نفسه بل في هو ان فقال ان المحال في النجى
 نوعان نوع من جهة التباين كالانسان والفرس ونوع
 من جهة التماثل كالاشد والاصغر وان اشد كانه
 محصل ويتقوم بانضمام امثاله فيضعف وكأنه اعتر

٢٣

محسب الاضعف من زيادة اسامت من قبل الاشد ومفق
 فمما في مبه محضه من الحيل من جان الى امر واحد
 محصل ويشابه الاجز في هذه المرتبة مضمحل لانضال
 فانه يدور على الاتحاد كما عكسه الخيال ويطر بوجبه
 النقطة الى صيرورة بالندرج او بالعكس ويدور
 الجاهل السوي على السبيل الاول بل هو محض
 غير محدد في مبه محصله مع من الاصل الذي
 ووقع الاتحاد الضد ومن جوف في هذا القسم
 كالسيد الشيرازي فهو من كد الله ومكذ
 الخيال بل محسوس به فغليك عما قلنا فانه من
 المقاسير مما شئت عليك نفقة بل يغا ان نعم كما الحركة
 ويطبق على محسوس من التوسيع والنفق الاول اسم الشئ
 ونخرج منه وغرقا يريه في ذلك الرومان بال
 نظرة على الآن السبيل الذي هو مبطون على الحركة السطية
 وسكال ومعارله وهو كل حركة البوسطة بسط
 سمر الزاوية من السبيل الواحد والمساوية
 الحركة المقاطعة وليس هو الا انما في الزمان بالمع
 الآن بل هو مبني على التماسه في الدات عليه
 في الاعنان لانه مبه حركه في حاله موجوده في جسم
 وانكاره في مبه مبه هيته له وواحد الشخص ولا
 كون نوره الا في مبه كالرومان ومعه محل الحركة التي

لانه يصح وجوده بحركه مستندين لحرر مستندين محددات
واما اذا لم يكن للحركه وجود اصلا فلا يتم قد اشيا
عندك ان الزمان ليس به فصل بوجوده كيف قد
فرض اتصاله ولا يمكن قطع اتصاله فانه مع ذلك
تصير واستقبال الانعداد اعتبار الفصل وهو لا وجود
الا على ان يتصوره انه هو الفصل المشهور في الاصل
احد جانبيه من الماضي والآن مستقبل وفي الآن
لا يحصل شيء من تركيب حدها الموهوم وقد مر
سابقا الى ان طرق المتكلمين بحال ان يكون ذات
صانع اثبات المحل حسا لوجود العنق بل قد سبق
شي من المحل بان يكون ذات المحل فيكون محله
البحر من حال ومحل ومع قطع النظر عن العنق المذكور
يكون هناك شي واحد كاسم فانه اذا علم طاهر
انما تقسيم في او عاصمه او اسمة او غيرها كان هناك
عبارة هو السطح ومعروفه من الحسم واما ان السطح
المذكور كان هناك شي واحد من متعل على عامر
ومعروفه كاسم فانه انما تقسيم الى الزمان فانه
انما قطع الزمان وذلك في وقت من نفسه وهو ان
كاد ان طرف هو الآن اذا اعتبر من حيث انه طرف
في الانه هو نفسه او من هو ليس له نفس حيث
انه طرف ليس به ذات ان نشو السمي بالان بل هناك

لانه يصح وجوده بحركه مستندين لحرر مستندين محددات
واما اذا لم يكن للحركه وجود اصلا فلا يتم قد اشيا
عندك ان الزمان ليس به فصل بوجوده كيف قد
فرض اتصاله ولا يمكن قطع اتصاله فانه مع ذلك
تصير واستقبال الانعداد اعتبار الفصل وهو لا وجود
الا على ان يتصوره انه هو الفصل المشهور في الاصل
احد جانبيه من الماضي والآن مستقبل وفي الآن
لا يحصل شيء من تركيب حدها الموهوم وقد مر
سابقا الى ان طرق المتكلمين بحال ان يكون ذات
صانع اثبات المحل حسا لوجود العنق بل قد سبق
شي من المحل بان يكون ذات المحل فيكون محله
البحر من حال ومحل ومع قطع النظر عن العنق المذكور
يكون هناك شي واحد كاسم فانه اذا علم طاهر
انما تقسيم في او عاصمه او اسمة او غيرها كان هناك
عبارة هو السطح ومعروفه من الحسم واما ان السطح
المذكور كان هناك شي واحد من متعل على عامر
ومعروفه كاسم فانه انما تقسيم الى الزمان فانه
انما قطع الزمان وذلك في وقت من نفسه وهو ان
كاد ان طرف هو الآن اذا اعتبر من حيث انه طرف
في الانه هو نفسه او من هو ليس له نفس حيث
انه طرف ليس به ذات ان نشو السمي بالان بل هناك

فقد انقطعت الحركة فلا وجود لها في الخارج اصلا والحاصل
ان المتحرك اذا وصل الى المنتهى فالحركة انصفت حال الوصول
بانها وجدت في ذلك الزمان الماضي الذي قبل ان الوصول
الى المنتهى فهاهنا وهناك يتم وجودها في الماضي والحاضر
والمستقبل في تلك النهاية **ومنه** ان حصول الشيء
الواحد في نفسه على سبيل التدريج غير معقول لان
في الجزء الاول منه الزمان لا بد وان يكون مغايرا لما
حصل في الجزء الثاني منه لاسيما ان يكون الموجود
متمم للمعدوم فاذا كان هناك اسما متغايرا في صفة
للاقسام متغايرة لا تصل بعضها بعضا ايضا للاحتمال
بما ان يكون شيئا واحدا صلا دفعة واحدة
وتدفع الى الامام الرازي في هذا الوجه في المسألة المشهورة
فقال فعليه حصول الشيء على سبيل التدريج مستقولا
من الحكماء ولي فيه شك فان يقال ان يقولوا
اذا عرفنا ان المعر ما ان يكون له حصول شيء فيه
اولا والشيء عنه فلا يراه اذ لم يحدث شيء مما كان
اولا ويرى عنه شيء مما كان موجودا او حاضرا يكون
حاله في ذلك الا كحاله في ذلك فلا يكون في نفسه
وقد عرفنا كذلك ههنا في الشيء اذا تغير فلا بد له
حد يسبقه واما والشيء عنه فلم يضر احد
به شيء فذلك الشيء الذي وجد في معدوم

في وجوده في الماضي والحاضر والمستقبل
فمنه يتبين ان احد من هذه الازمنة لا
ياد اكله كذا وكذا في الماضي والحاضر والمستقبل
في وجوده في هذه الازمنة لا يكون له وجود في
الماضي والحاضر والمستقبل في وجوده في هذه الازمنة
فان يكون في وجوده في هذه الازمنة فان يتيقن
فان يتيقن في وجوده في هذه الازمنة وان يتيقن
عاصلا في وجوده في هذه الازمنة وان يتيقن
ان في زمان يكون عن الذي وجد في زمان لا يتحقق
فيكون الشيء الواحد وجودا او معدوما في زمان واحد
بما ان يكون في وجوده في هذه الازمنة وان يتيقن
لم يحصل بمادة في وجوده في هذه الازمنة وان يتيقن
في البداية في وجوده في هذه الازمنة وان يتيقن
الاحد في الذات على وجوده في هذه الازمنة لان قد تم
الذي له في التيقن ان يكون في وجوده في هذه الازمنة
ان معقول كل واحد من هذه الازمنة في وجوده في هذه الازمنة
محتمل لعدم وجوده في هذه الازمنة وان يتيقن
احد من هذه الازمنة في وجوده في هذه الازمنة وان يتيقن
بوجوده في هذه الازمنة في وجوده في هذه الازمنة وان يتيقن
في وجوده في هذه الازمنة في وجوده في هذه الازمنة وان يتيقن
في وجوده في هذه الازمنة في وجوده في هذه الازمنة وان يتيقن

القسمة التي هي من قسمة الى ثلثه اجزاء فاذن الآن انما
بين الماضي والمستقبل ليس برمان وما ليس برمان لا
يكون وبه حركة بعد اذ في كل حركة فقي زمان فاذن
الحاصل ليس فيه حركة ولا يتحرك من اداء الحركة في اداء
والمطلقا لانه لا يصح ان يقال اداء ما ليس من الحركة هو الذي
كان موجودا في زمان حاضر بل الصحيح ان يقال انه هو
الذي كان بعينه بالانسان ان قبل الحال مستقبلا
ومعهم ما ضياعا وصار في الحال كلة ماضيا وكذا
فالمستقبل ففانك مصبات واسمها لات غير متغيرة
بعدد فروص الآيات اللامساوية لكن في الواقع ان
الا الزمان ليس بالمتغير لانه لا قطع جيب بين قسومتين فلا
فلا وجود للحال وفيه تنط من هنا جواب في التهمة
في الزمان بان نقول الحاضر هو الزمان موجود في
ان لا نقسمه اذ لو قسم كان منه ماض ومستقبل
ولا شيء منهما احاضر فالجواب لا نقسمه وايضا في مستقبلا
مثل ما استقبل فهو موجود مستقبلا متفصل عنه
وما استقبل الامساع اتصال الموجود بالبعدد في
فاذا انعد هذا الآن وجدان آخر متفصل عنه بل
ما من وهو كذلك الزمان ليس بالآفات متفصلة
متناهية اما متناهية كما هو مذهب جمهور المذتكلين
او غير متناهية كما هو مذهب النظار وذلك لما تبين ان

ما الما في والمستقبل وليس له قسم اخر وفيه الآن انما
هو الفصل المشترك من القسمة كما ان نقطة الخط والمدة
ليس المعدوم مطلقا او ماض معدوم في المستقبل كالحال
والمستقبل في الماضي وكلاهما معدومان في الحول وكل
منهما موجود في ماض في موقع وجود وليس معدوم في
سوى موقعه من حسه مطلقا الا ان في اليوم معدوم
في الليل والليل معدوم في اليوم وكلاهما معدومان
في هذا الفاصل بينهما وكل منهما ثابت في موضع ثابت
بشعته قد بر وقد وقع الخط هنا صاحب المواقف
حيث قسم الزمان الى ماض وحاضر ومستقبل ونبت
على ذلك شامخا في الزمان بهذا الحكماء اما ماض
او مستقبل وليس بينهما زمان حاضر الى اخر ما قال
فا نقول بوجود الحركة في الماضي او وجود الزمان
من المعنى الذي اوضحنا لانا قض كما نرى صاحب المواقف
المؤيد بغيره من جميع الحركات الماضية والماضي
والابن سينا في جواب استبدال اللزك لمير في
الاسبق على امساع وجوع الحوادث المتعاقبة الى غير البهاه
لان مراد عدم وجودها على سسل القتام والفراد حجة
بمصور فيها البطون وظهر الزيادة في البقة ان بناء على
مرأته من استمرار البقة في الوجود الا ان في قوله في
معدود لسانه ان ليس له زمان سوى معدوم عليها

الادوات التي لا يكون لها وجود
لا وجود لها البتة لانها معي
ولا هي اذن ولا هي متناهية ولا هي
في جواب ما قيل ان الحركة الاخرى يكون وجوده
موقوف على وجود حركاتها
فما لا ينفصل لا يكون الا بالاضطرار
بالوقوف المذكور فان كونه امر او معدوماً
شروط وجود احدهما في الآخر
لانه حتى يكون موقفه في الوجود
على هذا وكان امر والمماضي معدوماً ومن شرط وجوده
ان يوجد متوحد به في ترتيبه فيكون له
يتبين في الوجود من وقت ما يشاء
موقوف الوجود على ما يشاء
فاما ان معنى انه لا يتوقف على وجوده
فما لا ينفصل عنه من غير ان يكون
انه معدوم ففدا نفس البطء هذا كلامه بالظن
يفهم منه ان قيل بل هو قائم من اتصاله
باضيقه المقدمة على الآن بالمستقبل المتأخر
فان كان الوجود في الماضي
فان كان الوجود في المستقبل
فان كان الوجود في الحاضر

عن يحصل منها وجود عيني فلو لم يكن
عنيت اتصال الحركات في الزمان المعدوم في
الآن الكائن في الزمان المستقبل بحيث يكون
فيها موجود في واحد في مجموع الزمان وهذا محل
في الوجود البسيط من الوجود في احدا الزمانين
والوجود في الزمان الاخرى في الوجود العيني
مستلزم في نفسه اذ لا فرق في ذاته ما يصل اليه
المستلزم في كذا الآن والحال في صفة زمانه فذلك
منه يحصل هو المطلوب الثابت بالبراهين
في احد الطرفين فالحركة والزمان المتحدان من
الآن الى الابد لا يمكن الوجود واحد متصلاً في
الوجود من ذلك اما هو من الاوهام الفاضحة
لا يخطئ من دون الكشف القاطنة ثم ان قيل
كذلك الدوا في انه اذا وصل بوجوه الماضي
ان يراد ان وجود مقارن بوصف المضى قبل ان
يكون معدوماً معدوماً امعا اذ لا معنى للمضي بقضاء
وانه كان مقارن بوصف الحضور ثم في الوجود هو
بصورته ان يكون موجود في آن فما لا يكون
وان لا يكون موجود في الماضي وعلى ذلك يعاقب
الوجود للاستقبال ويعاقب اخيراً التثنية والاسلام
بالوهم من انه جامع شئاً منها فانه لا يوجد أصلاً

الآن في الماضي من الماضي
أو جوهها أما ماض ولسن موجود الآن أو مستقبلي
جود الآن فهي لا يوجد
هذه مغالطة لأن الالتماس إنما هو بالماضي
بشيء لا يمان مطلقا فاذ كان الماض
الغيبى المقابلة لك الوجود في الماضي
فلا يرفعان عن شئ في الماضي وجوده
ذلك لتسلب كونه في الآن فقد
في الآن بل مما يكذب ما معا فاذ وجوده
وصف الماض بالقياس إلى الآن
فإن الحكم بعدمه في الآن
من مطلقا فاذ ليس له وجود
جود مطلقا وكذا القول في المستقبل
فإنه ما طائفة من الوجود
ما من الوجود من
كل المنع أن يوصف بغيره
لا يكون الالتماس إلى ماض ومستقبلي
الزمانان ومثبتوا الحركة في الزمان
فإنه في الماضي والآن والمستقبلي
الزمان والمستقبلي فهو قول غير صحيح

في حقيقتها نحن نريد الذي نأجرى أن كره اسم الحركة واقعا
عليه عند ليست مما ينقسم إلى ماض ومستقبلي بل هي إيمان
ماض ومستقبلي واحد باقية إهدا ما حرك المتحرك
وأما الحركة فهي في الفتح فأنها لا يحصل حركتها قطعا إلا في
زمان ماض ومع ذلك كانت الحركة تنقسم إلى ماض ومستقبلي
فأنها تنقسم بالماضي فأنه إذا فرض في الزمان الذي يطابقها
منها أن ينقسم لأن الآن يكون حاصلا بالفعل
منه قال بعض المحققين أن الزمان ونحوه جميع أجزاء
من الأجزاء عند المبدأ وببينة بأن كل أصل من الزمان
يتولد من الحركة المتصلة عمله في الأعيان بغير محاذ
وجود في الماضي وهو شئ واحد متصل في نفسه وهو
حيث دانه بحيث لو انفصل إلى الأجزاء كانت تلك الأجزاء
عزما عن حدوثها وبقائها فاذ عرفت قسمة وتعيين بحسبها
أن جود قسما أحدهما ماض بذاته بالقياس إلى ذلك
الآن والمستقبلي بذاته بالقياس إليه وكلاهما
من المبدأ الواحد الذي وجوده في الماضي فذا
أعني باتصال الماضي والمستقبلي وليس من اتصال الماض
والمستقبلي من اتصال كل منهما من الماض الذي حصل
بكونه لا حصولا فاما أاما المستقبل الذي وكم العلم
لصرف بعد فليس هو المستقبل الذي يقال أنه جود
زمان المتصل الموجود وكيف يكون ما لم يدخل في الوجود

الاقسام الى اربعة قال سدد من وجه من الاول ان
 يستلزم المتبادر من العكس لانها من مفعول الاصل
 والقول فان في صوت التزايد نفس يحصل من هو آخر
 لان كل جزء اخذته فهو من السهم لان عدد السهم في
 بقى الى حد فلا يحصل اجزاء متبادر من مساوية
 لان التوجب لزيادة المعاد وكونه متناهية انما هو
 دواء المعاد من المتبادر الفهم المساوية اما تحصيل جزء
 هو آخر الاجزاء فلا يدخل في احاط ذلك وان كان مرعا
 ينسج في تحصيل لنا بطريق الا ان واما المقدم المساوية
 هو الى المتناهية انما هي انما اقسامها التي
 كل نصف الى نصفين وهكذا في قسمات
 غير متناهية يحصل هناك ايضا من غير متناهية مرتين
 لا من قسمين ووجه التعلق والاعنى ان مقدار تلك
 الاقسام المتساوية متساوية والمجموع من تلك
 ما هو المجموع من الاجزاء المتساوية فلهذا عند الامر
 اطلاق الحكم كما ان الاجزاء المتساوية المتناهية
 يحصل من انقسامها امر غير متناه او بطريق ان
 المعاد من المساوية الفهم المتناهية غير متناه بل الحق في الحق
 انما جسم من احد متصل السهم من امر غير متناه
 فالحدود انما طريق اخذها بالقوة مكان ما بالالفعل
 وما قبل ان منشأ من زيادة المقدار عند انقسامها

في اقسامها الى اربعة قال سدد من وجه من الاول ان
 يستلزم المتبادر من العكس لانها من مفعول الاصل
 والقول فان في صوت التزايد نفس يحصل من هو آخر
 لان كل جزء اخذته فهو من السهم لان عدد السهم في
 بقى الى حد فلا يحصل اجزاء متبادر من مساوية
 لان التوجب لزيادة المعاد وكونه متناهية انما هو
 دواء المعاد من المتبادر الفهم المساوية اما تحصيل جزء
 هو آخر الاجزاء فلا يدخل في احاط ذلك وان كان مرعا
 ينسج في تحصيل لنا بطريق الا ان واما المقدم المساوية
 هو الى المتناهية انما هي انما اقسامها التي
 كل نصف الى نصفين وهكذا في قسمات
 غير متناهية يحصل هناك ايضا من غير متناهية مرتين
 لا من قسمين ووجه التعلق والاعنى ان مقدار تلك
 الاقسام المتساوية متساوية والمجموع من تلك
 ما هو المجموع من الاجزاء المتساوية فلهذا عند الامر
 اطلاق الحكم كما ان الاجزاء المتساوية المتناهية
 يحصل من انقسامها امر غير متناه او بطريق ان
 المعاد من المساوية الفهم المتناهية غير متناه بل الحق في الحق
 انما جسم من احد متصل السهم من امر غير متناه
 فالحدود انما طريق اخذها بالقوة مكان ما بالالفعل
 وما قبل ان منشأ من زيادة المقدار عند انقسامها

معللا بالاشارة لاسان لزوال الدور وذلك لان الاشياء
لا سوفت على التمر بالفعول ولا يدوم منه هو ان يكون
منشأ البهر بالفعول وقوته حاصلة من منه قلت فيها
سبق ان الاشياء يفعل فعلها ان قلت قد يرد في شرح الخراج
الغريبه حتى يكشف احوالها انكشافا فانما قلت
اعرف فذلك بتبعية مرمية ونعمه خفاء وفجيب علينا
يسط الفعول فيها يكون كالصياح بعد الصياح فلفه ذلك
قلت مقدمات المقدمة الاولى ان الوجود
ليس حقيقته الانفس الوجودية بالمرئيه المصدرية
نفس المهيبة ونفس تحققها وفعليتها والوجود المطابق
معنى راد اعلى من المهيبة وقايمها بل هو حكاية عن
المهيبة واستبها في طرفه فقط نعم العقل بغير من العقل
منها معنى الموقورة والهيبة ورة الصدقة
فمنها رايه وحمله عليها على ان يصدق الحمل والاشياء
هو نفس المهيبة لا امرنا يذوقها في معنى
انضمامها وانتماعها ومن منه وجود هو منه وجود
لا وجود في منوعه كسائر الكسريات فليس له فرد بقه
بالمهيبة سوى الجصير المتعينة بالاضافة فليس له خصوص
الا الاضافيه الى ان يتفرع هو منه ولا يتخصص الاشياء
الاضافه الانتماع الى كون الف في طرف ما فانه ليس
الا الف لاشئ غير فظان ان الف كان كونه وكلما كان

معللا بالاشارة لاسان لزوال الدور وذلك لان الاشياء
لا سوفت على التمر بالفعول ولا يدوم منه هو ان يكون
منشأ البهر بالفعول وقوته حاصلة من منه قلت فيها
سبق ان الاشياء يفعل فعلها ان قلت قد يرد في شرح الخراج
الغريبه حتى يكشف احوالها انكشافا فانما قلت
اعرف فذلك بتبعية مرمية ونعمه خفاء وفجيب علينا
يسط الفعول فيها يكون كالصياح بعد الصياح فلفه ذلك
قلت مقدمات المقدمة الاولى ان الوجود
ليس حقيقته الانفس الوجودية بالمرئيه المصدرية
نفس المهيبة ونفس تحققها وفعليتها والوجود المطابق
معنى راد اعلى من المهيبة وقايمها بل هو حكاية عن
المهيبة واستبها في طرفه فقط نعم العقل بغير من العقل
منها معنى الموقورة والهيبة ورة الصدقة
فمنها رايه وحمله عليها على ان يصدق الحمل والاشياء
هو نفس المهيبة لا امرنا يذوقها في معنى
انضمامها وانتماعها ومن منه وجود هو منه وجود
لا وجود في منوعه كسائر الكسريات فليس له فرد بقه
بالمهيبة سوى الجصير المتعينة بالاضافة فليس له خصوص
الا الاضافيه الى ان يتفرع هو منه ولا يتخصص الاشياء
الاضافه الانتماع الى كون الف في طرف ما فانه ليس
الا الف لاشئ غير فظان ان الف كان كونه وكلما كان

الاشياء

مستعمله

فبعضها عام حقيقة وبعضها جزئي ما جبر او فصل
 استوفى ما حاج من قوام حقيقة عام او خاص فكل من تلك
 انما يقع المعاني وان كانت موجودة بوجود الشخص حقيقة
 ومعرفة وجودها من وجود وكانت فعلية او تقريرها
 متدرجة ومقتضيه في تقريره ومعلسه لكن ذلك الحق
 لا ينسب الى اماراته كانه هذا نفسه اقوى من نسبة
 الى عرضياته لان الناسات داخل في قوام حقيقة بخلاف
 العرضيات لا يرى الى اللون والبياض كتحف نسبة وجودها
 الى هذا البياض والى كونه بها او مفرقا للبيض كيف تعلق
 بمردها به وبالحجج سواء كان الحمل بالذات او بالعرض
 شق من هو في جميع الطبائع المحيطة من حيث ان
 امور موجود موشها اتقوا كان وجودها عين وجود
 الشخص حتى لو فرض الحيوان مثلا انه شئ براسه كحيوان
 هو وجوده بغيره لا وكذلك الانسان والماء في الحقيقة
 فثبت الاتحاد في الوجود والحقيقة من جهة كمال الامور
 المساسة والجزاء الخارجة من هناك على اصلا ولا
 احدها بعين وجود الآخر ولا يبين وجود كل الابل بالذات
 ولا بالعرض هذا **المقدمة الثالثة** ان الكيفية
 متناهية الوجود كتحصيلها انما هو بتركها وليس فوق
 شئ بل هو فوق الكل فلما ذلك جاد اول ايسر في مقامه
 ومكيال غير مسبوق بمكيال لانه هو في ذلك ليس كذلك

بالانقيال سواء كان كاو هو لانه لا ينفي من الوجود
 يكون مواد امتداد واولئك كمال يكون نسبة كل
 كنسبة الوحدة الى الكمية المتصلة بل هو شدة
 لمبدأه او لا ومكيال امتدادا ومقدرا سابقا يمكن ان
 قبل امتداد اخر انفس من ذلك واذا لم يكن هناك
 امتداد يكون هو اول امتداد واسبق مكيال واقدما
 اتصال المرئ في ثمة ثان فضلا عن ثالث ولا مسبوق
 عن مسبوق بقدر مسبوق فليس الامتداد من حيث
 هو امتداد مولف من كثر شدة ومكثرتين بل كل امتداد
 اتصال في نفسه ولو كان قطر العلك المحاط فكل امتداد اول
 مسبوق بشبوق امتداد سابق واوله ليس قبله بل
 واستطال من متالف من اجتماع متفرق ومتصل ليس
 في قوامه امور متصلة بل هو واحد في الجهات
 فادركت في تلك المقدرات التكت ومعرفة
 فانه من جهة تقاسيم الاول ان الامتداد سواء كان
 جوهريا او موصيا لكان وحداني بالذات غير متالف
 من متناه ولا مكيال من كثر فلا مسبق في الوجود منه
 للاجزاء او بالوحدة اذا كانت غنة في البساطة اذا كانت حرة
 واتصالا من غير متناه من حيث هو هي عن الانشقة
 واد كبر والتبصر والكبر واذا لا امتداد بالفضل
 لا امتداد انك لا وجود لا وجود انك لما عرفت ان

١٥
 ١٦

الاتصال المتناهي ليس هو الاتصال الذي ما مل فيه أملا
واقعا في هذا الخلاف ما تقدمه العامة السادسة
التي القطن ليس مختلفا على ان من بطلان الحجج عام
ان الأمور المتغير بالذات عما هو جوهر متغير بالذات
دور نظر الى حلول شي في اتصاله معي خارج عن ذلك
يكون ممتدا متصلا فالأولى انما هو اتصال الامتداد
الجوهري واما الامتداد العرضي واتصاله فانما هو من
قواعده وانما يحصل في مرتبة متاخر من ذاته بذاته ما لا يتغير
امداداته بل هي في مرتبة من وجوده والمعد بالذات
في مرتبة ذاته ممتد وان لمعد بالسطح ولم يقتصر
معدامه واسهامه الا ترى الى ما احتجنا الى الاصل
محلله وفي الأمور المحللة يكون التقدير لكل الجز
وأيضا لو كان الجوهر غير ممتد في مرتبة ذاته وفي
مرتبة النفس هيته بل في مرتبة الامتداد اتصال السبب
سواء الامتداد العرضي فيه لكان متوحد في مرتبة
ذاته في العقل بحيث يبلغ ان لا ينقسم ولا يقبل الاجزاء
والذي يتبقى اليه من بعد اطلاع على بطلان الجز لا
يشك في بطلانه ما اطل ما نزع افلاطون والشيخ الامام
ان الامتداد انما هو عرضي في اتصال الجسم انما هو في
مرتبة الامتداد الجوهري في الامتداد العرضي والاطلاق
الامتداد انما هو مشترك في الامتداد من الاول

المتصل في ذاته ومن الباقى المعدل لعارضه وبعد ذلك
تفقوا على عدم امتداد الامتداد عما هو في امتداد وكان حداني
الذات ليس له مبدء ولا عاود ولا كمال في مرتبة ذاته بل هو في
حد نفسه اتصالا بحد ووسطا له ساذجه فاذا طرأ على الاتصال
ولو في العقل او التوهم فالمتصل السابق قد انعدم في الخارج
اذا كان الاتصال جارحا وفي الذهن اذا كان ذهني اذ
الوحدة الساطرة الاتصال كشيء الكثرة والشك في
الاتصال الا ترى انه متصل عاودا وكمالاته سابق وهو
المتصل من فاقية اتصال غير المتصل السابق ومن كان
مستوعبا من الاول وجود واحد في مرتبة وجوده
معد الامتداد في مرتبة السبب الداب ولا يصح انهما
في متصل لا في الجمل هو الاتحاد في الوجود وقد بعدد في
انفصال الوجود في الوجود وحده فبقية الشخص ايضا فان
مع وجوده في مرتبة الامتداد في الامتداد في مرتبة الامتداد
كذلك حال الاتصال ووحدة نفسه المتصل خويل الى
الشخصه الى الكثرة الشخصيه وبطلان الوجود الواحد
في بطلان الوجودات المتعدده وعكس ذلك في مرتبة
الوصول الى الفصل ومن ههنا ان يتعدى الى المحيط
كيشق التعوض ما يرد به وباتصال وطريقه ومن ان التعوض
ليس اعدا ما لا اكليه بل هناك تقاضا من وجوده ولم
من ههنا ان في الجسم شيئا وراء الجوهر المتحد في ذاته

خط بعد الخامسة ولا يبقى امتداد بينهما وبين آخر الخامسة
فان تلك النقطة الخامسة هي نقطة الخامسة لا غير فاذ لم يطل
تلك الخامسة بالحركة فكيف يبقى وهي نقطة وكيف
الخط الذي هو مبدأ له بل النقطة والخط والنقطة كلها
حدود متناهي عن وجه الجسم في حركته من الحركة كما قلنا
في حركته من الجسم من حركته من حركته من حركته
وهكذا قلنا في الان هناك لا الخامسة في زمان بين
تلك الخامسة والخامسة الاخرى هذا وما حقه من
انواع قول الفخر الرازي في شرح عنوان الحكمة ان تعلم ان
شيء غير منقسم وانما جعل سبلاد في الزمان تسليم يكون
الآن شيئا قائما بنفسه مستقلا لا يذاته بشيء ان يقع
الزمان وذلك بعينه رجوع الى مذهب الامام الاولي
ان الزمان جوهر قائم بآفته مستقل بنفسه ثلثه
له شئ متعاقبه متوالية في الحوادث ووجوب الابداء
هو ان الان بمعنى من تمام التوسط ومكثاله ومعيان
هو الذي فعله بسلامة باسمه اربع وعشرون سنة
الزمان كما هو ليس طرف له لا قائما بنفسه واما
الآن مع طرف الزمان فنفسه فعل الزمان اليه تجوز
وتحليل كسببه الفعل الى النقطة بالنعمة الى الخط فاقم
المصدر الرابع في احكامه اسواء ما وردت في
املت على ما قلنا ان الجسم فعل المسمى لا الى الشاهد وكذا

اسماء وكذا الحركات باسمها و...
خروج الجميع من...
البطاه من الطير...
الى حد قد يكون انه لا يثبت فيقول ان اكثر السور...
او رهاها الى...
مع حلها في...
لا يجوز لنا الى...
وقد بقيت عدة...
فمنها...
وهناك...
وكتاب الاصول...
والخط...
الكائن...
الاول...
من...
الخط...
يتحرك...
اعظم من...
الصحة...
له...
لا...

ان الزاوية من الكيفيات المختصة بالكميات وليس كالمثلثات
 بل الكم بالذات على سطح المعروض للزاوية ولا شك ان الصغر
 في هذه الصورة لا يصير اقل من الكبر بالاعداد تساويه
 واما الزاوية العامة فكيفه مخصوصه لا يوجد في هذه
 كما انه لا يوجد في غيرها من بعض الكيفيات التي هي الكيفيات
 ممدولة لا توجد في الحركة من الاستقامة السوداء ولا
 السام في الطعوم لا يوجد في الحركة من الحق في الملاقاة
 المراد والمحصلة ان الطفرة انما يلزم لو كان المقدار الصغير
 متغيرا على المنة اما الكبر ان غيران يساويين للمقدار من
 السطح وهو لا يرد على السطح الاعظم منه الاعداد يتساوى
 واما الزاوية فليست مقدارها بالذات بل هي من الكيفيات
 العامة للسطح ولا يلزم من جميع الكيفيات في الحركة الكسبه
اسمي اقول هي هذه المبحث الاول في تحقق حقيقة
 الزاوية في اصل مبيها والثاني فيما رده في جواب الدعا
 والثالث وما هو الجواب الرابع الحاسم لمادة الشبهة
 فاعلم اولاً ان الزاوية قد اختلفت فيها فذهب المهندسون
 انها السطح المقتضب المحدود في طرفه من غير ان يتخذ خطا
 واحداً فذهب كثير من المناخريه الى انها عبارة عن
 السه الاعداسه العارضه للسطح وقيل هي من مقوله
 الاصافه اما ما من خطين من غيرهما يتحدان وقيل هي من
 منقح الوضع لانها عبارة عن وضع خاص وحال معين للسطح

ان الزاوية من الكيفيات المختصة بالكميات وليس كالمثلثات
 بل الكم بالذات على سطح المعروض للزاوية ولا شك ان الصغر
 في هذه الصورة لا يصير اقل من الكبر بالاعداد تساويه
 واما الزاوية العامة فكيفه مخصوصه لا يوجد في هذه
 كما انه لا يوجد في غيرها من بعض الكيفيات التي هي الكيفيات
 ممدولة لا توجد في الحركة من الاستقامة السوداء ولا
 السام في الطعوم لا يوجد في الحركة من الحق في الملاقاة
 المراد والمحصلة ان الطفرة انما يلزم لو كان المقدار الصغير
 متغيرا على المنة اما الكبر ان غيران يساويين للمقدار من
 السطح وهو لا يرد على السطح الاعظم منه الاعداد يتساوى
 واما الزاوية فليست مقدارها بالذات بل هي من الكيفيات
 العامة للسطح ولا يلزم من جميع الكيفيات في الحركة الكسبه
اسمي اقول هي هذه المبحث الاول في تحقق حقيقة
 الزاوية في اصل مبيها والثاني فيما رده في جواب الدعا
 والثالث وما هو الجواب الرابع الحاسم لمادة الشبهة
 فاعلم اولاً ان الزاوية قد اختلفت فيها فذهب المهندسون
 انها السطح المقتضب المحدود في طرفه من غير ان يتخذ خطا
 واحداً فذهب كثير من المناخريه الى انها عبارة عن
 السه الاعداسه العارضه للسطح وقيل هي من مقوله
 الاصافه اما ما من خطين من غيرهما يتحدان وقيل هي من
 منقح الوضع لانها عبارة عن وضع خاص وحال معين للسطح

بالحاجة بالافعل فلا يتصان بالانطواء وليس فاده
 الاتحاد مما يحسب نفس حقيقتهما فعدمهما اتحاد
 بحسب الحدود المفروضة فانها متماثلة فيمكن ان
 بينهما بهذا الاعتبار في بيان تطبيق حد واحد
 على حد الاخر في آن ثم بعد زمان في ان اخر يطبق حد
 اخر على حد اخر وهذا الى آخر الحركة ولا شك ان الد
 اس من وانه من لا يزيد احد من على الاخر بل يتساوى
 هذه الحدود لبطان الحرك فكلما انطوى العظم على
 المسافة التي مانه ذراع حمار يطاها الصعود عليها
 انصاف يتم دورتهما معا والمسافة المقطوعة في كل منهما
 مانه ذراع فلا انطواء للصغير على الكبير بهذا
 الاعتبار ايضا بل انطواء المساوي على المساوي فلا ظفر
 صديق احباب بعض الفضلاء يمنع استحالة انطواء الصغير
 على الكبير وهذا مما الحال انطواء فماد فعه واستند
 بان مثل هذا الانطواء في كل حركتين بال
 والمطو مع اتحاد زمانهما اذ كل من الحركتين منطوية
 على زمانها المنطبق على الحركة الاخرى لا تخفى ما فيه وهذا
 آخر ما تيسر لنا من التحقيق في هذه المسئلة مع تشدت
 سأل و فرق بال بسبب سفر غرر في بل وبالي اتفق لنا
 الى دار الملك كابل فانها وان كانت جنة لا صلاها فهي
 لنا ويوم نبروزهم وكان يوم عيد لهم فهو يوم قطير

عندنا وبالمثل حالها فيها حال الغري وقع في بحر ارم
 ما حكي الشيخ من مشاهدته انه حضرها بدوي
 ارجيهشتا وخرداد وقد تسلط بها اكثر من
 يرتعد ويتزمل ويستغيث من الورد واهل البلد
 شاردون من الحر لان مزاج العربي البت مزاجا باردا
 البزاريون مزاجا باردا فيكون ذلك المزاج باردا بالقياس
 الى الاخر في جابر بالقياس الى البزار فيحسب مزاجا باردا
 في طاهر بشرية انشغى ولا يخفى ان الابدان ملا
 لما نشأت عليه حتى لا يتفعل عنه كثيرا فامثل ذلك
 في حال ابدان الترك فانهم لا يتفعلون عن برد بلادهم
 اصحاب الاسد نداء ولا ينشغلون عن حر بلادهم
 اصحاب الاسد نداء ولو وقع احدهما ودار الاخر لوقع في
 بلاد عظيم واسعد اصحاب الاسد نداء وهذا من احد
 سبب سبب ال
 بانس لا على نبيه وباطنا وعلى الله واضمنا به
 لاضر ومطهر وكان ذلك في سنة خمس وخمسة عشر
 الالف والمائة من محرم الحرام سنة ثمان مائة
 بتسليما كثيرا كثيرا



كتبه شيخ محمد شريف قلا

